المصدر : الاهـرام

التاريخ : ٩ سبتمبر ٢٠٠١

الثوابت العامة فى علاج مشكلة البطالة (٢)

د. صلاح أيوب

خبير شئون العمل والعمال بمنظمة العمل الدولية سابقا

مشكلة البطالة مشكلة صعبة ومعقدة وحلها يتطلب احترام ومراعاة الثوابت التى لا تقبل تأويلا أو تفسيرا مهما تغيرت الحكومات أو الشخصيات كما يتطلب تفادى الأخطاء الشائعة عند معالجة هذا الموضوع الشائك.

وأول هذه الثوابت هو تعريف البطالة فعلى الرغم من وجود تعريف دولى للبطالة صدر عن مؤتمر لخبراء إحصاءات العمل الذى تنظمه منظمة العمل الدولية فقد دأب كثير من الحكومات فى الدول المتقدمة والنامية على تفسير هذا التعريف بما يتناسب مع أهواء وأهداف ساستها أو المسئولين عن إصدار إحصاءات البطالة. ولعل أشهر هذه الأمثلة القرار الذى اتخذته حكومة ثاتشر قبيل الانتخابات البرلمانية بعدم اعتبار المتعطلين لمدة سنة فاكثر (أى المتعطلون لمدة طويلة) ضمن المتعطلين فى وقت كانت البطالة السافرة متفشية فى بريطانيا وتهدد مستقبل الحكومة. وفى مصر علل الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى مقال نشر فى الأهرام منذ بضعة أعوام سرية إحصاءات البطالة بأن هناك تعريفات متعددة للبطالة إن مثل هذا التلاعب أو التضليل بالتعريفات أو بنتائج الاحصاءات إنما يعرض مصداقية الحكومات للخطر لأن كل باحث عن عمل وكل أسرة بينها عاطل تشعر بحجم المشكلة والصعوبة فى الحصول على عمل.

وثانى هذه الثوابت أن مشكلة البطالة لاتحل بين يوم وآخر، وإنما تحتاج إلى سنوات عديدة لحلها. فدولة مثل الولايات المتحدة بكل إمكانياتها. لم تتمكن من خفض معدلات البطالة إلى ٤,٣٪ إلا بعد ما يقرب من ثماني سنوات وعلى حساب البعد الاجتماعى. وبالمثل لم تتدن البطالة فى ألمانيا خلال السنوات العشر الماضية إلا بنسبة ٢٪ حيث وصل معدل البطالة فيها فى شهر يوليو الماضى إلى ٩,٢٪ والملاحظ فى الوقت الحاضر أن معدلات البطالة فى كثير من دول العالم المتقدم والنامى فى ارتفاع والمنتظر أن يستمر هذا الارتفاع فى عام ٢٠٠٢ نظرا للركود الاقتصادى الذى يمر به الاقتصاد العالمى وتشابك اقتصاديات الدول نتيجة للعولمة.

ثالث هذه الثوابت أن دور الدولة فى اقتصاديات السوق ليس إيجاد فرص العمل وإنما يقتصر دورها على إيجاد المناخ المناسب الذى يشجع القطاعات الاقتصادية على الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة. فأسعار الفائدة المرتفعة خاصة فى أوقات الركود أو الكساد تحد من الأستثمار وبالتالى من إيجاد فرص عمل جديدة والتسرع فى إصدار القوانين تم تعديلها يثير البلبلة. والبيروقراطية والفساد يعرقلان ويخيفان المستثمر، وفرض ضرائب ورسوم جديدة فى أوقات الكساد سم قاتل للاقتصاد. وقوانين العمل التى لا تتماشى مع مقتضيات العصر تشجع أصحاب العمل على استخدام الآلات بدلا من تشغيل الأيدى العاملة.

رابع هذه الثوابت أن حل مشكلة البطالة لايتحقق بقرارات وقتية أو لارضاء الجماهير الغاضبة أو التركيز على آلية أو سياسة جزئية معينة وإنما يجب وضع سياسات متكاملة تشمل كلا من الاقتصاد الكلى والجزئى فتعيين بعض العاطلين أو الخريجين الجدد فى أجهزة الدولة أو العودة الى نظام الاستخدام المضمون الذى عرفته مصر فى النصف الثانى من القرن الماضى قد يخفف من حدة البطالة السافرة مؤقتا ولكنه يتسبب فى تفاقم مشكلتى البطالة المقنعة والبيروقراطية. والتركيز على المشروعات التصديرية وعدم الاهتمام بإحياء وتنشيط السوق الداخلية يتسبب فى الركود الاقتصادى وبالمثل لايحقق التركيز على تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة دون وجود قاعدة عريضة من المنشآت الكبيرة تغذيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة لن يساعد على إيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب الباحثين عن عمل سواء من العاطلين أو من الخريجين الجدد هذا فضلا عن أنه من المعروف أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة منشآت هشة تتاثر سريعا بأى ركود للاقتصاد ولعل تنامى حالات الافلاس التى أصابت المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الدول المتقدمة نتيجة للركود بل الكساد الذى تتعرض له اقتصادياتنا فى الوقت الحاضر خاصة تلك التى بدأت نشاطها خلال السنوات الخمس الماضية هو خير مثل لهشاشة تلك المنشآت.

خامس الثوابت أنه بدون توافر أيد عاملة مؤهلة لشغل الوظائف التى تتطلبها سوق العمل فإن مشكلة البطالة ستظل قائمة قد تخف أحيانا وتزداد أحيانا أخرى ويعنى هذا إعادة النظر فى كل من المنظومة التعليمية والتدريبية. هاتان المنظومتان تحتاجان إلى تغيرات جذرية بل يمكن القول أنهما تحتاجان إلى ما يعرف فى أدبيات الادارة الحديثة بالهدم البناء. فالمنظومة التدريبية فى مصر مثلا تحتاج لمثل هذا الاجراء الجذرى فهى منظومة مترهلة لم تتطور منذ الستينيات ومبعثرة لاتنسيق بينها. ومخرجاتها لاتتماشى مع متطلبات سوق العمل كما وكيفا. والمقصود بالهدم البناء هنا هو تناسى المنظومة الحالية بل وهدمها كلية ثم بناء منظومة جديدة ونفس الشىء تحتاجه المنظومة التعليمية خاصة أن سياسة خطوات التغيير الصغيرة تزيد فى معظم الأحيان المشاكل تعقيدا بدلا من حلها.

إن حل مشكلة البطالة يحتاج الى سياسات وقرارات وإصلاحات شاملة ومتكاملة بعضها مؤلم يجب تحملها فى سبيل حياة ومستقبل أفضل، وحذار من التردد والتغيير فى القوانين والاجراءات المتكرر لارضاء فئات معينة من المجتمع فالمشكلة أخطر سياسيا واقتصاديا وإجتماعيا مما يتصوره البعض كما أن عواقبها على المجتمع وعلى الأفراد وخيمة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ويكمن أخطر التحديات التى تواجه حكومة الدكتور عاطف عبيد لمواجهة مشكلة البطالة فى قدرتها على تنفيذ سياسة شجاعة لإصلاح التعليم تتخلص من عوامل النفاق الاجتماعى، وضغوط المؤسسات الشعبية، وسياسات المداراة التى تغمض العين عن أسباب المشاكل وجذورها، لأن صورة البطالة كما ظهرت فى هذا التدفق الهائل لطلبات الخريجين تؤكد أن أخطر مصادر البطالة هى المدارس الفنية المتوسطة، التجارية والصناعية، التى عجزت عن تخريج العامل الفنى الماهر لانفصامها عن مؤسسات الإنتاج ومراكز التدريب، واكتفت بتخريج أشباه متعلمين لايصلحون لسوق العمل، تتكدس أعدادهم عاماً وراء عام، رصيداً متزايداً من البطالة، بمعدل يزيد علي ٦٠٠ ألف خريج كل عام، يشكلون ٧٠٪ من حجم البطالة فى مصر.

وربما يكون من الحقائق ذات المغزى المهم، أن نسبة البطالة فى غير المؤهلين لاتتجاوز ٢ ٪، بينما تصل إلى حدود ١ ٪ فقط فى حاملى المؤهلات فوق العليا، وترتفع إلى ٢٤ ٪ فى حملة المؤهلات العليا، لكنها تصل إلى حدود ٧٠ فى المائة فى حملة الشهادات المتوسطة الفنية.

ورغم أن هذه الحقائق معروفة للجميع منذ زمن، ورغم كثرة الحديث عن تطوير التعليم فى مصر باعتباره المدخل الوحيد لتحقيق تقدم مصر ونهضتها، فإن يد الإصلاح لم تمتد لتطوير هذا التعليم رغم أثره المخيف على قضية البطالة، ورغم آثاره الأكثر خطورة على قضية الأمن القومى، لأن خريجى هذه المدارس هم وقود جماعات التطرف وضحاياها.

إن تطوير التعليم الفنى المتوسط، وقد أصبح المصدر الأكبر للبطالة بكل مخاطرها على زيادة التوتر الاجتماعى، يشكل ضرورة ينبغى أن تسبق كل الضرورات بما فى ذلك تطوير التعليم الجامعى، لأن الجامعات أياً كانت تخصصات كلياتها تساعد فى النهاية على تخريج مواطن يحسن استخدام عقله، يحترم العلم والمنطق مهما يكن مستواه العلمى، لكن هذه المدارس تخرج أشباه متعلمين لايحتاجهم سوق العمل، ولا يحسنون استخدام عقولهم، فضلا عن ظروفهم البيئية الصعبة التى تجعلهم أكثر أنواع البطالة خطرا.

وما لم نغلق هذا المصدر أو نصلحه كى ينوافق ناتجه مع مطالب سوق العمل، فسوف تظل البطالة مشكلة المشاكل فى مصر المحروسة □

مكرم محمد أحمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية